

الموجبة

حكم العقدة الأولى وانت تدم ان الحكم بان التقدم على ما في مقدمه على
 ذلك التي لا يظن صحة في التقدم والمعية الذاتية وقد يقم الهوس
 متقدمة على الشكل قطعا بناء على ان لوجي الشكل انما هو من جهة
 من لا يتجاذب الى المقدمة المنهية فاذا وجد كلفها عن سبب متصل تدا
 ميين عليها من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة
 للآخر او يكون معلولي علة موجبة للآخر كما تحقق التلازم اذا العلة ما يتجاذب
 تخلف المعلول عنه لو كان علة تامة او جزاء اخر انما هي مستلزما للمعلول
 وبالعكس احد المعلولين مستلزم لهما ومن علة للمعلول الآخرة والعكس
 بينهما بحيث لا يراعى اعتبار في العلة الموجبة الا انها وظلها انما اذا لم يكن
 اطل المتلازمين علة موجبة للآخر ولم يكونا معلولين علة موجبة لهما اذ
 امكان التفرد اذ هما عن الآخرة وهو ظاهر ان لم يعتبر لم يلزم ان
 يكون الهوي علة فاعلمت على تقدير كونها موجبة فليكون
العلة بالفا علة فما سبق مما سبب التمام وليست الهوي علة
 شكل الوجوه عن الصورة لاسباه ان لا تقوم بالفعل بدون الصورة
 اي بدون ما هيته فهي مستحفظ المادة بتواردها اذ اذ ما عليها
 لتوار الى صورة عنها ولم يقرن صورة اخرى بها عدت المادة تلك
 الصورة المتواردة عليها كالا عايم نزال واحدة منها على التقف

الموجبة

من جعل الشيء كشيء
 في نوع الكمال ان الشكل
 يجمع العلة للتخصص
 لا يتخصص في العلة
 مما يشي عينا ما غير
 الصفة تامة مثلا لو كان
 فعبارة انما هي ان تلك
 فيقول ان تخصص الفعل
 يعقل ان تقدم كذا اذا
 العلة التي في قوله ان
 والاعراض التامة ما
 اذ العلة بالذات اذ
 افر علة الفعل كذا
 التمام وان تخصص
 فاعلم ان تخصص الفعل
 لكن بوزن ان يكون
 منقذة على المعلول
 الآخرة لكونها
 يتوار

Copyright © King Fahd University